



اليوم الدولي للمحاكمة العادلة

اليوم الدولي للمحاكمة العادلة (IFRD)، في ١٤ حزيران ٢٠٢٥ الدولة قيد التركيز: تونس

احجز هذا التاريخ لحدث (IFRD): الخميس، 12 يونيو 2025، بروكسل
ولتقديم الترشيحات لجائزة إبرو تيمتيك (الموعد النهائي هو 1 مايو 2025)

نبذة تاريخية:

تُمَارَس اليوم العالمي للمحاكمة العادلة (IFRD) سنويًا في 14 يونيو كل عام منذ 2021. تأسست من قبل مجموعة من المحامين ومنظمات المحامين، و المبادرة هذه مدعومة من قبل أكثر من 100 جمعية قانونية من جميع أنحاء العالم، والتي تلتزم بالضرورة الحيوية للحق في محاكمة عادلة ومعالجة التحديات الجدية المترتبة عن أحقية الإجراءات المستحقة في العالم أجمع.

أن المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة الـ (IFRD) منسق من قبل مجموعة توجيهية* والتي تختار سنويًا دولةً قد ركزت عليها لكون حقوق المحاكمة العادلة فيها انتهكت بشكل منهجي- وذلك بعد عملية ترشيح. وتُنظَّم مناسبة لذكرى اليوم الدولي للمحاكمة العادلة (IFRD) ، بالإضافة إلى سلسلة من النشاطات في الأيام القليلة من الذكرى لجلب الأنظار على الأوضاع في تلك الدولة. يجمع المؤتمر المعنيين المحليين والدوليين لأختبار الانتهاكات المتكررة في المحاكمة العادلة، ووضع توصيات فورية لمعالجتها، والتي يتم نشرها في بيان علني وتقرير عن الحدث .

تأسست جائزة إبرو تيمتيك بالتزامن مع المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFRD). إبرو تيمتيك محامية تركية فقدت حياتها في 27 أغسطس/أب 2020 نتيجة إضرابها عن الطعام لمدة 238 يومًا احتجاجًا على الانتهاكات المتكررة لحقوق المحاكمة العادلة التي يواجهها المواطنون في تركيا. وبمناسبة الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFRD)، في كل عام تُمنح لجنة تحكيم مستقلة جائزة إبرو تيمتيك لفرد أو أفراد وأو منظمة أسهمت إسهامًا كبيرًا في التعزيز والدفاع عن حق المحاكمة العادلة في البلد قيد التركيز.

أقيمت المراسيم السابقة لتوزيع جوائز إبرو تيمتيك والمؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFRD) على النحو التالي:

- 2021: تركيا كانت أول دولة تركز عليها المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFRD) وتم عقد مؤتمر حيوي في 14 حزيران 2021 وتم منح أول جائزة إبرو تيمتيك بعد وفاتها لإبرو تيمتيك نفسها.
- 2022: أختيرت المصر كدولة تسليط الضوء. وعُقدت المؤتمر في باليرمو، إيطاليا في 14 حزيران 2022 حيث منحت جائزة إبرو تيمتيك لكلا المحامين محمد الباقر و هيثم محمدين من محامي حقوق الإنسان المصريين الذين كانوا قيد الاحتجاز في حينها.

- 2023: المكسيك كانت الدولة التي ركز عليها المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFTD) عُقدت المؤتمر في مدينة مكسيكو في 14 حزيران 2023. وكان الفائزون بجائزة إبرو تيمتيك 2023 محاميتان مدافعتان عن حقوق المرأة، إليسيا دي لوس ريوس ميرينو وأنا يلي بيريز جاريديو، الذين تم تكريمهم لعملهم الدؤوب للنضال من أجل العدالة ومعالجة القضية المتكررة المتمثلة في الاختفاء القسري والعنف ضد المرأة في المكسيك.

- 2024: الفلبين تم اختيارها كدولة مركزية عليها. وأنعقدت مؤتمر في مانيلا في 14 حزيران 2024، حيث فازت الاتحاد الوطني للمحامين الشعبيين (NUPL) بجائزة إبرو تيمتيك لعملهم على مدى عقود والذي أعطى معنى للإجراءات القانونية المستحقة "معرضاً أنفسهم لمخاطر المضايقات الشخصية والاتهامات الملفقة والسجن والتهديدات بالقتل وحتى التصفيات التي تفرضها الدولة."

اليوم الدولي للمحاكمة العادلة 2025، الدولة المستهدفة: تونس

وردت عدة ترشحات لبلد محور الأهتمام لدى اليوم الدولي للمحاكمة العادلة (IFTD) هذا العام. وبعد دراسة متأنية للمقترحات وجولتي تصويت، اختيرت تونس لتكون البلد المحوري لعام 2025. وقد تم اختيار تونس بناءً على المخاوف التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

(a) تراجع استقلال القضاء

شهدت تونس في السنوات الأخيرة تراجعاً كبيراً في استقلالية القضاء. في شباط 2022، حل الرئيس قيس سعيد المجلس الأعلى للقضاء، وهي هيئة مستقلة تعين القضاة وتراقب القضاء¹. استبدل الرئيس سعيد المجلس الأعلى للقضاء بمجلس قضائي مؤقت خاضعة لسيطرة مكتبه بشكل مباشر، مما مكنه من تعيين القضاة وعزلهم كما يشاء. وقد أدى هذا إلى ترسيخ السلطة التنفيذية على النظام القضائي، وقوض استقلال القضاء وانتهك مبدأ فصل السلطات، وهو حجر الأساس في الديمقراطية. يواجه القضاة الآن خطر الانتقام السياسي بسبب القرارات التي تتعارض مع السلطة التنفيذية، مما يضر بالنزاهة والحيادية اللازمة للمحاكمات العادلة. وقد أدى عدم وجود نظام لمحاسبة السلطة التنفيذية على هذه الإجراءات إلى تزايد المخاوف بشأن قدرة القضاء على العمل بشكل مستقل.

في حزيران 2022، أقال الرئيس سعيد 57 قاضياً على الفور، تحت ذريعة الفساد وسوء سلوك². إلا أن هذه الإقالات نُفذت دون مراعاة الأصول القانونية، دون أن يترك أي فرصة للمراجعة القضائية أو استئناف. تُهدد هذه الإجراءات حيادية القضاء، إذ قد يخشى القضاة تنحيهم لإصدارهم أحكاماً تُخالف السلطة التنفيذية، مما يُفاقم من تآكل سيادة القانون.

بالإضافة إلى التغييرات الهيكلية، قيد الرئيس حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير للقضاة. و صدر مرسوم في شباط 2022 يحظر على القضاة الإضراب أو المشاركة في أعمال جماعية قد تُعطل سير عمل المحاكم، مما جردهم من أبسط حقوقهم الأساسية في الدفاع عن استقلالية القضاء³. وتتعارض هذه الخطوة مع المعايير القانونية الدولية التي تحمي حقوق القضاة في التعبير عن مخاوفهم والتنظيم للدفاع عن مهنتهم ونزاهتها.

1 اللجنة الدولية لحقوقيين (مايس 2022)، تونس: المرسوم بقانون رقم 11-2022 بشأن المجلس الأعلى للقضاء المؤقت - أسئلة وأجوبة، <https://www.icj.org/wp-content/uploads/2022/05/Tunisia-decree11-QA-Publications-legal-briefing-2022-ENG.pdf>.

2 منظمة العفو الدولية (10 حزيران 2022)، تونس: الفصل التعسفي ضربة لاستقلالية القضاء <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/06/tunisia-arbitrary-dismissals-a-blow-to-judicial-independence/>.

3 الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية (12 شباط 2022)، المرسوم بقانون عدد 11-2022 المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء المؤقت http://www.iort.gov.tn/WDI20AWP/WDI20Awp.exe/CTX_10136-35-pEswGTeYJQ/RechercheTexte/SYNC_-15774930

إن عواقب هذه الإجراءات على حقوق المحاكمة العادلة مثيرة للقلق. فمع أوضاع القضاء تحت سيطرة السلطة التنفيذية، يزداد مخاطر التدخل السياسي في الإجراءات القانونية. وقد يتعرض القضاة لضغوط للأنحياز في الأحكام لصالح الحكومة في القضايا ذات الحساسية السياسية، مما يُفوّض نزاهة المحاكمات، لا سيما بالنسبة لشخصيات المعارضة أو منتقدي النظام. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن بعض القضاة الذين فُصلوا في عام 2022 رفضوا الحكم على قادة المعارضة بناءً على أوامر الحكومة فقط.

من التطورات الأخرى المثيرة للقلق هو استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وهي ممارسة توسعت في السنوات الأخيرة. فالقضاة العسكريون، وهم جزء من التسلسل الهرمي العسكري ويخضعون للانضباط العسكري، لا يمكن اعتبارهم مستقلين أو محايدين. على سبيل المثال، في 10 تشرين الأول 2024، حكمت محكمة الاستئناف العسكرية بتونس على شيماء عيسى، الناشطة في مجال حقوق الإنسان، بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ على خلفية تصريحات أدلت بها عبر الإذاعة تنتقد الرئيس سعيد.⁴ إن هذه الممارسة تنتهك المعايير القانونية الدولية، وخاصة الحق في المحاكمة أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة كما هو منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(b) العقبات التي تعترض حق الدفاع وانعدام الحماية للمحامين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان

في تونس، أصبحت انتهاكات كتمان العلاقة بين المحامي وموكله مصدر قلق متزايد، لا سيما في القضايا التي تشمل شخصيات معارضة سياسية ومدافعين عن حقوق الإنسان. هنالك عدة حالات توضح الاضمحلال المنهجي لهذا المبدأ الأساسي، وهو مبدأ بالغ الأهمية لضمان محاكمة عادلة وحماية حقوق المتهمين. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير أن حراس السجون فتشوا حقيبة المحامي بشير منوبي الفرشيشي دون علمه أو حضوره، حينما كان يزور موكله في الحجز. ورغم أن التفتيش تمت بطريقة غير قانونية، إلا أنه أدى إلى اعتقاله والتحقيق معه بناءً على مواد صودرت زعموا أنها كانت تهدف إلى تسهيل هروبه.⁵ وقد أثارت هذه القضية غضباً في الوسط القانوني التونسي، إذ اعتُبرت اعتداءً مباشرًا على حق المحامين في التواصل السري مع موكلهم.

منذ عام ٢٠٢١، ازداد وضع المحاكمات العادلة في تونس سوءًا نتيجة لاستغلال السلطات التونسية للعدالة ومضايقتها للمحامين والقضاة والنقاد والصحفيين والمدونين ونشطاء المجتمع المدني والسياسيين. وشمل ذلك المراقبة والاعتقال والاختفاء القسري والاحتجاز والملاحقة القضائية لمن يمارسون حقهم في حرية التعبير و/أو وظيفتهم المهنية.

ازدادت في السنوات الأخيرة مضايقة المحامين وترهيبهم بشكل ملحوظ، لا سيما أولئك الذين يتولون قضايا سياسية حساسة. ويتجلى ذلك في أشكال مختلفة، منها الملاحقة الجنائية والاعتداء الجسدي والقيود القانونية، مما يقوّض بشدة استقلال المهنة القانونية ويهدد الحق في محاكمة عادلة والوصول إلى العدالة.

4 مركز العدالة (10 كانون الثاني 2024)، تونس: محكمة الاستئناف العسكرية تحكم على الناشطة شيماء عيسى بالسجن ستة أشهر - مركز العدالة يدعو إلى إنهاء الإجراءات التعسفية ضدها،

<https://www.cfjustice.org/tunisia-military-court-of-appealsentences-activist-shaimaa-issa-to-six-months-in-prison-cfj-calls-for-an-end-to-arbitrary-measures-against-her/>

5 محامون من أجل المحامين، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وغيرها (2024)، المحامون في خطر: الحملة المستمرة على المحامين في تونس، <https://omct-tunisie.org/wp-content/uploads/2024/01/Avocat-en-danger-ENG-Final.pdf>.

وأفادت التقارير بأن أكثر من 60 محاميًا يخضعون للتحقيق منذ حزيران 2024.⁶ وفي حال إدانتهم، قد يواجه هؤلاء المحامون عقوبات شديدة، تشمل أحكامًا بالسجن لفترات طويلة وغرامات باهظة.⁷

إن أفعال الحماية القانونية من دستور عام 2022، مقارنة بالنسخة السابقة لعام 2014، أُنذرت ببنية النظام إضعاف المهنة القانونية وتقويض استقلال القضاء.⁸ إن استخدام أحكام قانونية غامضة وفضفاضة، مثل تلك الموجودة في قوانين خطوط التواصل التونسية والأحكام الجزائية، مكّنت السلطات من استهداف ما لا يقل عن 20 محاميًا بتهم تتراوح بين "نشر أخبار مزيفة" و"إهانة موظفين عموميين". وتماشياً مع هذه الممارسات، يُحاكم محامون، مثل عبد العزيز الصيد، بتهمة "إهانة الآخرين" و"اتهام موظفين عموميين بارتكاب أعمال غير قانونية" فيما يتعلق بتعليقات أدلى بها حول قضية من قضايا المؤامرة كان يدافع عنها. و أدت هذه الأجواء من المضايقات القضائية إلى التقليل بشدة من قدرة المحامين على أداء واجباتهم، مما قوض دورهم في دعم سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان.

و الصحفيون ووسائل الإعلام أيضًا معرضون لتهديدات خطيرة، حيث شهدت السنوات الأخيرة السيطرة المتزايدة على وسائل الإعلام، وتقبيد التبادلات مع الصحفيين لصالح البيانات الأحادية الجانب، والمضايقات القضائية للصحفيين.

في أيلول 2022، وقّع الرئيس سعيد على المرسوم رقم 54 سيئ السمعة حالياً، والذي يُجرّم "إنتاج أو نشر أو إرسال أو كتابة أخبار كاذبة بهدف انتهاك حقوق الآخرين أو الإضرار بالسلامة العامة أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان"، ويُعاقب عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وقد حوّل المرسوم عملياً "كل صحفي إلى مشتبه به" والذي "يمكن استدعاؤه

للاستجواب في أي وقت بشأن أي شيء ينشره على الإنترنت"⁹. وتشير أرقام هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية إلى أنه منذ نهاية عام 2022 إلى مايس 2024، تعرض أكثر من 70 شخصًا، بمن فيهم معارضون سياسيون ومحامون وصحفيون ونشطاء ومدافعون عن حقوق الإنسان ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي، لمحاكمات تعسفية؛ وظل ما لا يقل عن 40 شخصًا محتجزين تعسفيًا، ومعظمهم محتجزون فيما يتعلق بممارسة حقوقهم المحمية دوليًا¹⁰. في 24 تشرين الأول 2024، حُكم على سونيا الدهماني، المحامية والمعلقة الإعلامية التونسية البارزة، بالسجن عامين لتصريحاتها الإذاعية التي انتقدت فيها إجراءات الهجرة في تونس¹¹. ووفقًا للجنة حماية الصحفيين، منذ كانون الأول 2024، احتُجز ما لا يقل عن 5 صحفيين في تونس، وهو أعلى رقم منذ عام 1992. ورغم أهدافه الرسمية، أفادت التقارير أن

6 المجلس الوطني للمحامين (14 حزيران 2024)، قرار بشأن وضع المحامين في تونس

https://www.cnb.avocat.fr/sites/default/files/documents/xx.cnb-rp_2024-06-14_caei_resolution_concernant_la_situation_des_avocats_en_tunisie_ok.pdf

7 منظمة العفو الدولية (أذار 2024)، تونس: استهداف السلطات للمحامين يقوض الوصول إلى العدالة،

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/03/tunisia-authorities-targeting-of-lawyers-undermines-access-to-justice/>

8 محامون من أجل المحامين، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وغيرها (2024)، المحامون في خطر: الحملة المستمرة على المحامين في تونس،

<https://omct-tunisie.org/wp-content/uploads/2024/01/Avocat-en-danger-ENG-Final.pdf>

9 زياد الدبار، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (SNJT)، كما استشهد بهذا في تقرير لجنة حماية الصحفيين (16 كانون الثاني 2025)، تونس

تستخدم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد لسجن الصحفيين بعد سجلت رقما قياسي، <https://cpi.org/2025/01/tunisia-uses-new-cybercrime-law-to-jail-record-number-of-journalists/>

10 منظمة العفو الدولية (30 أيار 2024)، تونس: السلطات تصعد حملتها القمعية على وسائل الإعلام وحرية التعبير،

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/tunisia-authorities-escalate-clampdown-on-media-freedom-of-expression/>

11 الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (IFDH) (2024)، تونس: التضامن الدولي مع المحامين ضد عودة القمع

<https://www.fidh.org/fr/regions/maghreb-moyen-orient/tunisie/tunisie-solidarite-internationale-avec-les-avocat-es-contre-leretour-mercredi-16-avril-2024>

12 لجنة حماية الصحفيين (16 يناير/كانون الثاني 2025)، تونس تستخدم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد لسجن عدد وصل الى رقم قياسي من الصحفيين،

<https://cpi.org/2025/01/tunisia-uses-new-cybercrime-law-to-jail-record-number-of-journalists/>

انظر أيضًا، مراسلون بلا حدود، تونس، <https://rsf.org/en/country/tunisia>

المرسوم 54 "لم يُطبق أبداً على الهجمات الإلكترونية." ¹³

في 15 تشرين الأول 2024، أصدر فولكر تيورك، المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بياناً¹⁴ دعا فيه السلطات التونسية إلى حماية العملية الديمقراطية في البلاد ودعم الحريات الأساسية، وذلك بعد حملة رئاسية شابها حملة قمع طالت المعارضة والنشطاء المستقلين والصحفيين. وأشار متحدث باسم فولكر تيورك إلى اعتقال العديد من المرشحين الرئاسيين وإصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة عليهم بتهم مختلفة، مشيراً إلى أن "مثل هذه الحالات مثيرة للقلق. وتشير محاكماتهم إلى عدم احترام للإجراءات القانونية الواجبة و ضمانات المحاكمة العادلة."

(c) التعذيب وسوء معاملة المعتقلين وظروف الاحتجاز

الظروف في السجون التونسية قاسية: يُحتجز الأفراد في عنابر واسعة ومكتظة، تعاني من سوء النظافة والتغذية، وصعوبة الحصول على الرعاية الطبية، ومرافق زيارة غير كافية، وعنف، وتقارير متكررة عن التعذيب. اعتباراً من عام ٢٠٢١، تعمل السجون التونسية بأكثر من ١٢٦٪ من طاقتها الاستيعابية، مع احتجاز ما يقرب من ٢٣٥٠٠ شخص في نظام تبلغ سعته الرسمية ١٨٥٠٠ شخص¹⁶

أفاد سجناء سياسيون بتعرضهم لمعاملة مهينة ومخلة بالكرامة، وظروف احتجاز بالغة السوء ترقى إلى حد التعذيب أو سوء المعاملة. وشمل ذلك احتجازهم في زنانات محرومة من دورات المياه أو الماء الساخن. وفي عام ٢٠٢٣، نُقل سجينان سياسيان إلى زنانات مليئة بالحشرات، تُضاء باستمرار بخمسة مصابيح نيون¹⁷. وفي ١٠ أيلول ٢٠٢٤، أُجبرت المحامية سونيا الدهماني على تغيير ملابسها قبل ثولها أمام المحكمة في جلسة محاكمتها، مُستبدلةً بملابس مهينة ومُدلة – ملابس مُلصقة - اختارها لها مدير السجن.

عقب زيارتها لتونس عام ٢٠٢٢، ذكرت اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بالتعذيب أن الزيارة "كشفت عن قضايا خطيرة تثير قلق اللجنة، منها اكتظاظ السجون الذي يحول دون فصل المتهمين عن المحتجزين المدانين. كما يستمر عنف الشرطة بسبب إفلات مرتكبيه من العقاب."

وقد عُزي الاحتفاظ في السجون التونسية إلى التأخير الطويل في العملية القانونية، والأحكام الطويلة، ونسبة كبيرة من الأشخاص المحتجزين احتياطياً في انتظار المحاكمة.

(d) الإستثناء من العقاب والوصول المحدود إلى العدالة في سياق الانتهاكات المنهجية لحقوق المهاجرين

13 زياد الدبار ، رئيس النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (SNJT)، كما شهد بهذا في فرانس 24 (3 أيار 2024)، المرسوم التونسي رقم 54 بشأن "الأخبار الغير صحيحة" يقم المعارضين: جماعات حقوقية،- <https://www.france24.com/en/live-news/20240503-tunisian-decree-54-on-false-news-stifles-dissent-rights-groups>.

14 المفوضية العليا لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (15 تشرين الثاني 2024)، تورك يدعو تونس إلى تعزيز سيادة القانون والحريات الديمقراطية <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/turk-calls-tunisia-uphold-rule-law-and-democratic-freedom>.

15 مكتب الأمم المتحدة في جنيف (15 تشرين الأول 2024)، وضع حقوق الإنسان في تونس <https://www.unognewsroom.org/story/en/2390/2024-10-15-un-human-rights-spokesperson-liz-throssell-on-the-situation-intunisia-1080p>.

16 موجز السجون العالمي، تونس. <https://www.prisonstudies.org/country/tunisia>.
17 ميدل إيست آي (1 نيسان 2023) ، <https://www.middleeasteye.net/news/tunisia-political-prisoners-filthy-infested-cells-badconditions>.

18 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (6 أبريل/نيسان 2022)، تونس: تقدم مُحرز لكن المخاوف لا تزال قائمة، بحسب هيئة منع التعذيب التابعة للأمم المتحدة، <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/tunisia-progress-madeconcerns-remain-says-un-torture-prevention-body>.

تعرض المهاجرون وطالبو اللجوء لمعاملة مثيرة للقلق، بما في ذلك الأذى الجسدي والنفسي، فضلاً عن الانتهاكات المنهجية لحقهم في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة في تونس. وكثيراً ما يتعرض المهاجرون واللاجئون للاحتجاز التعسفي، ويُحرمون من الحصول على التمثيل القانوني والمراجعة القضائية العادلة. في مايس 2024، طردت قوات الأمن مئات المهاجرين واللاجئين من تونس، بمن فيهم النساء والأطفال وطالبو اللجوء الذين خيموا خارج مكاتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. وأعقب ذلك بسرعة اعتقال واحتجاز عبد الرزاق كريمي ومصطفى جمالي، مدير المشروع ورئيس على التوالي، اللذين استجوبتهما لواء شرطة الجريمة بشأن مصدر التمويل الأجنبي المجلس التونسي للاجئين (TRC)، قبل وضعهما قيد الاحتجاز واتهامهما بإيواء أشخاص بشكل غير قانوني في تونس.

أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم إزاء تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر خلال عمليات البحث والإنقاذ والنقل إلى المناطق الحدودية¹⁹، بالإضافة إلى الاعتقالات وحملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق المهاجرين²⁰. ويُحتجز حالياً ستة من أعضاء المجتمع المدني لمساعدتهم المهاجرين، بمن فيهم ممثلون عن جمعية "تونس أرض اللجوء"، بتهمة تسهيل الإقامة غير الشرعية للمهاجرين. كما تم استدعاء منظمات غير حكومية وإخضاعها لعمليات تفتيش ضريبية، مما أدى إلى تجميد حساباتها فوراً، مما أعاق أنشطتها.

هذه الإجراءات لا تقوّض حقوق المهاجرين واللاجئين والمدافعين عن حقوقهم فحسب، بل تُحدث أيضاً تأثيراً مخيفاً على منظمات المجتمع المدني. إن غياب المساءلة عن هذا القمع يُشير إلى تجاهل أوسع للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تضمن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يدافعون عنها.

في هذا السياق، أعربت المفوضية الأوروبية وتونس عن رغبتهما في إقامة شراكة عملية أقوى في مجال الهجرة، ومكافحة الاتجار بالبشر، وتعزيز الهجرة الشرعية. وحدّر خبراء حقوق الإنسان تحديداً من مخاطر اتفاقية تعاون في مجال الهجرة "تقتصر على كلام عام جداً بشأن حقوق الإنسان، دون أي إشارة راسخة إلى ما إذا كانت ستطبق ضمانات أم لا وماهية هذه الضمانات"²¹، مما قد يؤدي إلى تدهور محتمل لوضع هو حرج أصلاً حالياً للمهاجرين في أفريقيا²². ومثلما حدّرت منظمة العفو الدولية، فإن "التعاون الجاري بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتونس بشأن مراقبة الهجرة (...)" يُساهم في انتهاكات حقوق الإنسان²³. إن تركيز المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة على تونس في عام 2025 سيُتيح فرصة سانحة لزيادة وعي السلطات الأوروبية بتأثير هذه الاتفاقية على وضع حقوق الإنسان في تونس.

19 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (14 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، تونس: خبراء الأمم المتحدة قلقون بشأن سلامة المهاجرين واللاجئين والضحايا،

<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/tunisia-un-experts-concerned-over-safety-migrants-refugees-and-victims>.

20 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (1 أكتوبر/تشرين الأول 2024)، تونس: خبراء الأمم المتحدة يبدون بالقلق إزاء الاعتقالات وحملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق المهاجرين.

<https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/10/tunisia-un-expert-alarmed-arrests-and-smear-campaigns-against-migrant-rights>.

21 مجلس أوروبا، مفوض حقوق الإنسان (17 يوليو/تموز 2023) ينبغي أن يخضع تعاون الدول الأوروبية مع تونس في مجال الهجرة لضمانات واضحة لحقوق الإنسان

<https://www.coe.int/en/web/commissioner/-/european-states-migration-co-operation-with-tunisia-should-be-subject-to-clear-human-rights-safeguards>.

22 اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تقرير ما بين الدورات للسيدة سلمى ساسي سافر، المفوضة والمقررة الخاصة المعنية باللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والمهاجرين في أفريقيا، الدورة (1679 OS مايو/أيار 2024)، فقرة 96

<https://achpr.au.int/en/intersession-activity-reports/special-rapporteur-refugees-asylum-seekers-displaced-persons-and-2>

23 منظمة العفو الدولية (أكتوبر/تشرين الأول 2024)، بيان مشترك: تونس ليست مكاناً آمناً للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر،-، <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/10/joint-statement-tunisia-is-not-a-place-of-safety-for-people-rescued-at-sea/>.

يظل ضغط الجهات الفاعلة الدولية، والتضامن والدعم للمجتمع القانوني التونسي، أمراً بالغ الأهمية لتحسين وضع حقوق الإنسان في تونس. يوفر المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFTD) لعام ٢٠٢٥ فرصة راسخة للحوار، ويبشر بأن يكون له تأثير قوي من خلال التحليل الاستراتيجي للسياسات والظروف النظامية.

دعوة لتقديم الترشيحات لجائزة إبرو تيمتيك

تدعو اللجنة التوجيهية المؤتمر الدولي للمحاكمة العادلة (IFTD) أيضاً إلى ترشيح فرد أو أفراد أو منظمة لجائزة إبرو تيمتيك، ممن أظهروا التزاماً وتضحيات بارزة في دعم القيم الأساسية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة في تونس. يجب أن يكون الفرد أو الأفراد أو المنظمة المرشحون للجائزة ناشطين أو سبق لهم أن عملوا بنشاط في التعزيز والحق في الدفاع عن الحق في محاكمة عادلة في تونس، سواء من خلال عمل حديث متميز يتعلق بهذا الحق الأساسي أو من خلال مشاركتهم الطويلة والتميزة في قضايا المحاكمة العادلة.

الموعد النهائي لتقديم الترشيحات هو ١ مايس ٢٠٢٥. نرحب بالترشيحات من المنظمات أو مجموعات الأفراد الذين تدعمهم منظمة (انظر النقطة ٣ أدناه). يجب تقديم الترشيحات باللغة الإنجليزية إلى nominationsetaward@gmail.com وتشمل الأتي:

(1) السيرة الذاتية التفصيلية للمرشح

(2) رسالة موقعة من قبل المنظمة المرشحة / مجموعة الأفراد المرشحين تشرح الأسباب التي تجعلهم يعتبرون أن المرشح يستحق الجائزة، و

(3) رسالة توصية/دعم من منظمة خارجية غير ذات صلة، إذا تم تقديم الطلب من قبل مجموعة من الأفراد.

للحصول على التفاصيل الكاملة لشروط الجائزة وعملية منحها، يرجى الاطلاع على ["معايير الاختيار لمنح جائزة إبرو تيمتيك للمحاكمة العادلة"](#) بعد الموعد النهائي، ستقوم لجنة تحكيم مكونة من خبراء مستقلين في حق المحاكمة العادلة، من ضمنهم واحد أو أكثر من البلد المستهدف، بمراجعة وتقييم الترشيحات وتحديد الحائز أو الحائزين على الجائزة.

*تتكون المجموعة التوجيهية لليوم الدولي للمحاكمة العادلة وجائزة إبرو تيمتيك من المنظمات التالية:

- المحامين الأوروبيين الديمقراطيين (AED)
- لجنة حقوق الإنسان التابعة لنقابة المحامين في إنجلترا وويلز (BHRC)
- المجلس الوطني للنقابات (CNB)
- مجلس المحامين الوطني في إيطاليا (CNF)
- رابطة المحامين التقدميين (CHHD)

- دفاع بلا حدود – محامون متضامنون (DSF-AS)
- الرابطة الأوروبية للمحامين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية (ELDH)
- اتحاد المحامين الأوروبيين/اتحاد المحامين الأوروبيين (FBE)
- الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين (IADL)
- معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية (IBAHRI)
- اللجنة الدولية للحقوقيين (ICJ)
- المرصد الدولي للمحامين المعرضين للخطر (OIAD)
- محامون للمحامين (L4L)
- جمعية نقابة المحامين في بولونيا (أيطاليا)
- Özgürlük için Hukukçular Derneği/ رابطة المحامين من أجل الحرية (ÖHD)
- Republikanischer Anwaltinnen- und Anwalteverein eV/ رابطة المحامين الجمهوريين (RAV)
- جمعية القانون في إنجلترا وويلز (LSEW)
- معهد سيادة القانون التابع للرابطة الدولية للمحامين (UIA-IROL)